قَضيَّةُ نَسَبِ المُتَنَبِّي بَيْنَ الرِّوايَةِ وَالتَّحقيقِ: مُقارَبَةٌ تَحْليلِيَّةٌ لِرُؤْيَةِ مَحْمُود مُحَمَّدٍ شاكِرٍ فِي كِتابِهِ المُتَنَبِّي.

The Question of Al-Mutanabbi's Lineage Between Narrative and Verification: An Analytical Approach to Maḥmoud Mohamed Chakir's Perspective in His Book Al-Mutanabbi.

ط/ لرجان محمَّد عبد الحميد.[1] [2]د/ أحمد مزيان.

[1]المدرسة العليا لأساتذة الصم والبكم – بني مسوس – (الجزائر) Lardjanemed16@gmail.com

[2]المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة- (الجزائر) Ahmed.meziane@ensb.dz

تاريخ الإيداع: 2025/08/10   تاريخ المراجعة: 2025/09/08   تاريخ النشر: 2025/12/15

الملخص.

تتناولُ هذهِ الدراسةُ قضيَّةَ نسبِ أبي الطيِّبِ المتنبِّي كما عالجَها محمودُ محمد شاكر في كتابهِ المتنبي – رسالةٌ في الطريقِ إلى ثقافتِنا- وقد ركَّزَ شاكر على إثباتِ علويَّةِ المتنبِّي، ونقدِ القولِ بأنَّهُ ابنُ عَيْدانَ السقَّاءِ بالكوفة، مفنِّدًا هذا الزعمَ عبر تتبُّعِ الرواياتِ، وضبطِ الأسماءِ، وتفنيدِ المصادرِ، كما وقفَ عند مسألةِ صمتِ المتنبِّي عن نسبِه، متسائلًا عن دوافعِه الحقيقيَّة. وتستعرضُ الورقةُ أبرزَ ما أوردَه شاكر من أدلَّةٍ ومناقشات، وتحاولُ إبرازَ أبعادِ هذه القضيَّة في ضوءِ قراءةٍ ثقافيَّةٍ نقديَّة.

الكلمات المفتاحيَّة: المتنبِّي- النَّسب العلويّ- محمود محمد شاكِر- النَّقد.

Abstract:

This study examines the question of Abou al-Ṭayyib al-Mutanabbi's lineage as addressed by Mahmoud Mohamed Chakir in his book Al-Mutanabbi: A Message on the Road to Our Culture. Chakir focuses on establishing al-Mutanabbi's Alid descent and refuting the claim that he was the son of Ibn Al Sakaa in Kufa, systematically dismantling this assertion by tracing the transmitted reports, scrutinizing the names, and critically interrogating the sources. He also engages with the issue of al-Mutanabbi's silence regarding his own lineage, questioning the underlying motives for such reticence. The paper reviews Chakir's key arguments and evidence, and seeks to illuminate the broader cultural and critical dimensions of this debate.

Keywords: Al-Mutanabbi – Alid lineage – Mahmoud Mohamed Chakir – criticism.

* ط/ لرجان محمَّد عبد الحميد.

تقديم:

يُعَدُّ النسبُ أوَّلَ مفاتيحِ الفهمِ في سيرةِ أبي الطيّب المتنبي، بل هو الأصلُ الذي ينبني عليه تفسيرُ كثيرٍ من مواقفهِ وأشعارهِ ومزاجهِ الشعريّ والثقافي، وقد كان لهذه القضيَّة – أعني قضيَّةَ نسبِ المتنبي – أثرٌ بالغٌ فيما كُتب عنهُ نقدًا أو طعنًا أو تثمينًا، ولا سيما حين اتُّهِم بأنَّه ابنُ سَقَّاءٍ بالكوفة، وهو ما رآه محمود محمد شاكر ادِّعاءً خطيرًا ينسف كثيرًا من حقائقِ التاريخ، ويَمسُّ شرفَ الرجلِ ومكانتهِ في قومهِ وأدبه. ومن هنا، انطلق محمود شاكر في كتابه المتنبي – رسالة في الطريق إلى ثقافتنا-يُدافع عن علويَّةِ نسبِ أبي الطيب، مثبتًا هذه النسبة بأدلَّةٍ سياقية ونصيَّة، وناقدًا في الآن نفسه ما شاع من نسبةٍ إلى «عَيْدان السقَّاء»، مُبيّنًا اختلاطَ الروايات، ومفصِّلًا في ضبط هذا الاسم، ومفنِّدًا الزعم القائل: إنَّه والدُ المتنبّي. كما يتوسَّعُ شاكر في تحليلِ صمتِ المتنبي عن نسبه، بين من عده ادعاءً وبين من قرأ فيه إكراهاتِ عصرٍ أو سياقاتِ اضطهادٍ أو خشيَةَ تصدُّعٍ اجتماعي. ومن هنا، تأتي هذه الدراسةُ لترفع اللثام عن هذه المسألة المحوريَّة، عارضةً أوجهَ التحليلِ التي بَنى عليها محمود محمد شاكر رأيَه، مُقارنةً بينه وبين غيرِه، وساعيةً إلى بيانِ أبعادِ القضية في ضوء رؤية ثقافيَّة أعمق، تتجاوز ظاهرَ الطعن والإثبات إلى روح المرحلة ومجرياتها.

1. نسبُ أبي الطيّب المتنبي.

يَفتَتِحُ محمود محمَّد شاكِر (ت: 1997م) كتابَه «المتنبي» بتمهيدٍ يجلّي فيه الأساسَ الذي نُسِج عليه عمودُ الكتاب، مُشيرًا إلى جملةٍ من القضايا التي سيتناولُها لاحقًا، قصدَ الكشفِ عن مضامينه ومحاوره، مبتدئًا بذكر مولدِ الشاعر بالكوفة، ثمّ انتقاله إلى طور الشبيبة والفتوّة، ثمَّ ارتقائه إلى مقامِ ذي الشخصيَّةِ التي «**تنمُو سنة بعد سنةٍ على مرِّ الأيَّامِ والأحداثِ، فتُفصح هي عنهُ، ويفصحُ هو عنهَا، بعد أن صارَ شاعرًا تراه يغدُو بها ويروحُ حتى يفارق الحياة**»[1]، وهذا ملخَّصُ ما قرّره شاكِر في صدرِ كتابه، قبل أن يَخوض في مسألةِ نسبِ أبي الطيِّب، كما سيأتي بيانُه.

2. إثباتُ علويَّة المتنبِّي.

افتتحَ محمود شاكِر حديثَه عن نسبِ المتنبِّي وامتدادِه إلى العلويّين بتقديمِ ما استقرَّ إليه رأيُه، وما ترجَّح عنده في هذه القضيَّة، مؤكدًا أنَّ انتسابَ الشاعرِ إلى العلويّين قولٌ لم يُسبَق إليه، وأنّه تفرَّد به دون سائرِ الباحثين. ويتجلّى هذا في قولِه: «**والقَولُ بأنَّ المتنبِّي علويُّ النسَبِ، قول لم يسبقنِي إليه أحدٌ من القدماء ولا المحدثِين، ولا جاء بهِ خبرٌ يدلُّ عليه، أو يعينُ على افتراضِ هذا الفرض من قريب أو بعِيد**»[2]. وقد جعلَ شاكِرٌ من هذا الافتراضِ ركيزةً بُنِيَ عليها صرحُ الكتاب، كما أشارَ في مواضع منه، غيرَ أنَّه لم يكن يملكُ على صحَّتِه دليلًا قاطعًا، سوى ما استشعرَه من تذوُّقٍ لشِعر المتنبِّي، وما أوحى لهُ به من دلالاتٍ باطنة. ومن أجلِ ترسيخِ هذا الظنِّ في مقامِ اليقين، انصرفَ إلى مراجعةِ كُتبِ التراجمِ والأخبارِ والآثارِ التي تحدَّثت عن أبي الطيِّب، لعلَّه يقفُ فيها على ما يُثبتُ دعواه.

ويذكرُ محمود شاكر أنَّه وقفَ على ترجمةٍ لأبي الطيِّب المتنبي في سِفرِ «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، تُثبتُ - في ظنِّه - فرضيَّتَه القائلة بانتساب الشاعر إلى العلويين؛ الأمرُ الذي دعاني إلى مراجعة

الكتاب للوقوف على نصِّ الترجمة. فوجدتُ فيها أنَّ: «**مولدَ المتنبِّي كان بالكوفة في محلَّةٍ تُعرفُ بكِندَةَ، بها ثلاثة آلاف بيتٍ، من بين روَّاء ونسَّاج، واختلفَ إلى كتَّاب فيه أولاد أشرافُ الكوفة، فكان يتعلَّم دروس العلوية شعرا ولغة وإعرابا**»[3]، غير أنَّ هذا الخبر، بالرغم من دلالتِه على مخالطةِ المتنبِّي لأبناء الأشراف من العلويين، لم يكن كافيًا -في نظر شاكر-لإثباتِ صِلته بهم، إذ ظلَّ في حاجةٍ إلى ما يربط بين الشاعر وهؤلاء العلويين رَبْطًا مباشِرًا، فلم يكن بين يديه، إلى هذه المرحلة، سوى تذوُّقه لشعر المتنبي، وما وردَ في ترجمةِ الأصفهاني التي نقلها البغدادي، ومدحه لأحد العلويين، إذ قال: «**وقد نصَّ الديوان على أنها مما قال في صباه= قالها يمدحُ بها رجلًا «علويا» هو محمد بن عبيد الله العلويّ». قالها فيما استظهرتُ سنة 318 قبل خروجه من الكوفة، وبتذوقها رأيت أنه من لِدِات أبي الطيّب، وأنه كان يحبُّه ويجله ويحفظ لَهُ ما أسدَى إليه من معروفٍ أو صنيعةٍ**»[4]. ويُضيف شاكرُ إلى ذلك طائفةً من الرِّوايات المشهورة التي رُويت عن المتنبِّي وأبيه، وما نُسب إليه من دعوى النبوَّة، وما ورد من أخبارٍ تتصلُ ببعض العلويين والهاشميين الذين عاصروه/ أو نقلوا عنه، وهي أمورٌ سيتناولُها لاحقًا بتفصيل.

قد مضت الأعوام والسنونُ منذ طُبع كتاب المتنبي عام 1936م، ولا تزالُ القضيَّةُ معلَّقة، لم يتبيَّن خيطُها الأبيضُ من الأسود، إلى أن وقعت الواقعة سنة 1958م، حين التقى محمود شاكر بصديقه أحمد راتب النفَّاخ، وقدَّم له الأخير مخطوطةً من اثنتي عشرة (12) ورقة «**نقلها عن ظهر نسخة مخطوطةٍ محفوظة بدارِ الكتبِ المصرية من كتاب «الإبانة عن سرقات المتنبي» لأبي سعد محمد بن أحمد العَمِيدِي (توفي سنة 433هـ)، ونقلها ناسخ النسخة من تاريخ دمشق لابن عساكِر (499- 571هـ)، وقال في أوَّلها: «هذه نبذة من أخبَارِ أبي الطيِّب المتنبِّي --رحمه الله تعالى- مما أوردهُ ابن عساكِر في ترجمته**»[5]، غير أنَّ ما أثار قضيةَ نسب المتنبي في نفس شاكر من جديد لم يكن عينَ هذه الترجمة، بل ما نقله ابن عساكر عن الرَّبَعي في نسب الشاعر (**أنَّ امرأة علويَّة أرضعتهُ**) حيث قال: «**الذي أعرفهُ من نسب المتنبي أنَّهُ: أحمد بن الحسين بن مرَّة بن عبد الجبَّار الجعفيّ...وكان مولدهُ بالكوفَةِ سنة ثلاث وثلاثئمة، وأرضعتهُ امرأةٌ علويَّة من آل عبيد الله**».[6]

تعدُّ هذه الرواية، في نظر محمود شاكر، من المستجدَّات التي تُثبِت وجهًا جديدًا لانتماءِ المتنبي، إذ تفيدُ أنَّه إن لم يكن علويَّ النسب صُلبةً، فهو علويٌّ رضاعًا. ويؤكِّد هذا ما أورده ابن العديم عن الرَّبعي، قال: «**واجتزتُ أنا وأبو الحسن محمد بن عبيد الله السَّلامِي الشاعر على الجسر ببغداد، وعليه من جملة السُّؤال رجل مكفوف. فقال لي السَّلامِي: هذا المكفوف أخو المتنبيِّ، فدنوت منه فسألتهُ عن ذلكَ فصدَّقهُ، وانتسبَ هذا النسب وقال: من ها هنا انقطع نسبنا**»[7]. وقد وقفَ شاكر عند هذه الرواية وقفة المتأمِّل، فرأى فيها فائدةً جديدة لم تكن متاحةً من قبل، وازداد ترجيحُها عنده بما رواه الهمذاني في تكملة تاريخ الطبري عن أبي الحسن محمد بن يحيى العلوي الزيدي، أن أخاه كان ضريرًا يتصدَّق ببغداد.[8]

وبعد هذا المسار الذي سلكه شاكر، بدءًا بتذوُّقه لشعر المتنبي، ومرورًا بتراجمِه، ولا سيَّما ترجمة الرَّبَعي -صاحبِ المتنبِّي ومُلازِمه- توصَّل إلى ما نصَّ عليه بوضوح، فقال إنَّ أبا الطيب، الذي وُلد بالكوفة، وكان يخالطُ أشراف الكوفيين، «**إلَّا يكن علويَّ النَّسبِ من أنفسِهم صليبةً، فهو علويٌّ رضاعا، أي هو أخُوهم من الرِّضاع،**

والرِّضاع لحمة كلحمة النسبِ، ولذلك حرَّم الله به ما يحرم النَّسب».[9] هذا ما استندَ إليه محمود شاكِر في هذه القضيَّة المثارة. وأقوى الأدلَّةِ التِي جعلتهُ يرجِّحُ ما وصل إليه، ما ذكرهُ المتنبِّي عن نفسهِ حسبَ ما جاءَ في شرحِ ديوانه للواحدِي عن الرَّبعِي أنَّ أبا الطيب قال له: «**مولدي الكوفة، ورضعتُ بلبان علويَّة من بنات عبيد الله بن يحيى»**[10]. ومسألة الرضاع هنا ثابتة بنص ما ذكره ابن العديم في ترجمته، إلَّا أن لفظة «بن يحيى» لم ترد عنده، هذا ما جعلَ محمود شاكِر- المحقِّق- يتفطَّن إلى هذه الجزئيَّة، التِي قال فيها مبرِّرًا: «**و أنا أخشى أن يكون قوله «يحيى» تصحيفا، والنُّساخ كثيرا ما يصحفون، فيكتبون «يحيى» مكان «علي»، فإذا صحَّ هذا فهم (آل عبيد الله بن علي)، والذين منهم «المشطب»: «محمد بن عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» الذي مدحه المتنبي... وقد رجحتُ أنَّ المتنبي أخوه من الرضاع».**[11]

ووقوفًا عندَ هذه النُّقطة، فإنَّ ما أثارَه شاكر المحقِّق في قضيَّة التصحيف قولٌ وجيهٌ، غير أنَّه يقتضي مراجعةً دقيقة، تستلزم الرجوعَ إلى أصل المخطوطة التي ذكر أنَّها محفوظةٌ في خزانة فيض الله بالآستانة – إسطنبول حاليًّا – تحت رقم "1649". وقد حاولتُ الوصولَ إلى هذه المخطوطة، فبحثتُ عنها في قناة الخزانة على منصة التليجرام فلم أجدها منشورة، ثم اتصلتُ ببعض الأساتذة الباحثين والمحقِّقين، ومنهم الأستاذ المحقِّق وليد علي، غير أنَّهم لم يتمكنوا من الوصول إليها.. ومن ثَمَّ، فإني أُرجِئُ الحُكمَ في هذه القضيَّة، وأتوقَّفُ عند هذا الحدِّ، ريثما يُستأنفُ البحثُ فيها لاحقًا.

<u>3. نقدُ القول بأن «أبا الطيِّب» ابن سقاء بالكوفة.</u>

من القضايا التي أُثيرت حول نسبِ المتنبِّي، القولُ بأنَّ أباهُ كان سَقَّاءً بالكوفةِ، يُعرَف بـ«عيدان السَّقَّاء»، وأنَّه جُعفِيَّ النَّسب، صحيحُه، لا مغموزَ فيه. وقد اعتمدَ القائلون بهذا الرأي على ما رواهُ التنوخي عن أبي الطيِّب بعد وفاتِه، إذ قال: «**كنت أعرفُ أباه بالكوفةِ شيخًا يسمى عَيدَان يَستقِي على بعيرله، وكان جُعفيا صحيحَ النَّسبِ**»[12]. غير أنَّ محمودَ شاكرٍ لهُ رأيٌ مغايرٌ في هذه القضيَّة، إذ يرى أنَّ نسبةَ الشاعر إلى هذا السقَّاء محضُ افتراءٍ أُلصقَ به، وأنَّه تُهمةٌ أُريدَ بها الانتقاصُ منه، ولذلك تصدَّى لها شاكر مدافعًا عن نسب المتنبِّي، ناقدًا لما نُسِبَ إليه، ومفندًا تلك المزاعم.

وقبل الخوضِ في تفاصيل الموقفِ الذي تبنَّاه شاكرٌ في ردِّ هذا الاتهام، نُقدِّم للقارئ تصوُّرًا عن الهيكلِ المنهجيِّ الذي اعتمدناه في معالجة هذه القضيَّة، والذي يندرجُ في ثلاثة عناصر رئيسة: أول هذه العناصر نذكرُ ما تقرَّرَ في ضبطِ لقب «عيدان السَّقاء»، ثانيا: إبطالُ القول بأنَّ عَيْدَان من جعفِي، ثالثا: نقض القول بأنَّه والدُ المتنبِّي.

<u>1-3. ضبط لقب عيدَان السقَّاء.</u>

تختلفُ الرِّوايات التِي تنقل عن عيدان السَّقاء بالكوفةِ، ما أدَّى إلى اختلافِ ضبطِ لقبِهِ، فإنَّنا نجدُ من ضبطها بـ **<u>(عيدَان)</u>**، وبمثل هذا «**ضَبطهُ ابن العدِيم في «بغية الطلب» في ترجمةِ المتنبِّي، نقلا عن ابن الخطيب**

البغدادي أنه قال: «عِيدَان، بكسر العين، وبالياء المعجمةِ باثنتين من تحتها»، وكذلك ضبطَهُ صاحبُ القامُوسِ، وذكره الزبيدِي في تاج العروس فقال: «هكذا ضبطه الصاغاني»، وهكذا ضبطه الأمير ابن ماكولا في الإكمال»[13]، كما يردُ أيضًا مضبوطا بـ: **(عِيدَان)** أو **«عَيْدَان»** على وزنِ فَعلان، وهذا ما «**نقل الحافظ الذهبي في مشتبه النسبة عن أبي القاسم بن برهان النحوي (عبد الواحدِ بن علي): «إنَّ المتنبِّي: ابن عَيْدَان»، جمع عَيْدَانَة (بفتحٍ فسكون)، وهي النخلة الطّويلة، وأخطأ من قال بالكسر، يريد عِيدان»، ونقله أيضا الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه»**[14]، كما قيلَ بصِيغةٍ غير التِي ذكرناها وهِي **«عَبدون»**، وهذهِ الصيغة «**من عملِ ناسخٍ أو من عملِ النَّاشِرِ، فلا يعتدُّ به»**[15] كما ذكرَ أبو فِهرٍ.

وانطلاقًا مما سبَق إيراده من الرِّواياتِ التي حدَّثت عن سَّقاء الكوفة، واعتمادًا على ما كان يخطُّه شاكِر في صفحاتٍ مختلفةٍ من الكتاب، يظهرُ أنَّ **«عَيْدَان»** بفتحِ العين وتسكينِ الياء، هو ما أخذَ بهِ. وبهذا يتضح أن الضَّبط يكون: **عَيْدَان سَقَّاءٌ بالكوفة.**

2-3. إبطالُ القول بأنَّ عَيْدَان من جعفي، ونقض القول بأنَّه والدُ المتنبِّي.

قبل الخوضِ في قضيَّةِ نِسبةِ عَيْدان السَّقّاءِ إلى جعفيٍّ، يجدرُ بنا الإشارةُ إلى أنَّ «جعفي» -كما وردَ في كتاب «الأنساب»- هي قبيلةٌ من قبائلِ العرب، وتُضبط «**بضم الجِيمِ وسكون العين المهملة وفي آخرها الفَاء، هَذه النِّسبة إلى القبيلة، وهي جعفيّ بن سعد العشيرة، وهو من مذحج، وكان وَفَدَ على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد جعفة في الأيام التِي توفي فيها النبي صلى الله عليه وسلم»**[16]، والمنتسبُ إلى جعفيٍّ يعدُّ من القحطانِين، وهم من أشرف العربِ. ويتحدَّث محمودُ شاكِر عن نسبةِ «عَيْدان السَّقّاءِ» إلى جعفيٍّ ناقدًا الرواية التي جاء بها التنوخيُّ في نسبه، نافيًا عنه هذا الانتساب، إذ يرى أنَّه «**تصحُّ نسبة سقَّاء إلى جعفيّ بن سعد العشيرة إلَّا أن يذكرَ نسبه متَّصلا إلى جعفيّ، لأن سقاءً يدعي الانتساب إلى جعفيّ، لا بد له من أن يقيم دعواه بالدليل والبُرهان: وهما النسب المتصل المعروف غير المنكر، ما من ذلكَ بُدٌّ. ولو كان ذلك، لوقع إلينا نصٌّ واحدٌ يذكُرُ فيه نسبُ المتنبِّي إلى رجلٍ من جعفيّ لا يختلفُ في أمر نسبتهِ**».[17]

ويظهرُ جليًّا إبطال شاكِر نسبة «عيدان السَّقاء» إلى جعفيٍّ، ويؤكِّدُ أن القولَ بمثلِ هذا يحتاجُ إلى الإتيانِ بدليلٍ يثبتُ نسبهُ متصلًا إلى القبيلة، وليس فِي هذا نصٌّ صريحٌ متَّفقٌ عليه، وما دامَ الدَّلِيلُ مفقودًا أو منعدمًا، أنَّى لهذا السَّقاء أنْ يكونَ أبًا للمتنبِّي؟ ولمَ التَّرويج لهذا القول إن لَم يكن أبًا لَهُ؟ وبهذا يذكُرُ شاكِر مقرِّرًا أنَّهُ من غيرِ الممكنِ أن يكونَ «سقَّاءً» بالكوفةِ أبًا للمتنبِّي الذِي كان يتَّسمُ بالتَّعالِي والنَّخوة والافتخار، ويرى أنَّ انتشَار هذا القَول يرجعُ إلى تحريضِ المهلّبِي للشُّعراء لينالُوا من أبِي الطَّيب بسببِ عدمِ مدحِهِ إيَّاه، مثالُ ذلكَ نجدُ الشاعر ابن لنكك يهجوه في قوله من البسِيط:

قُولَا لِأهلِ زمانٍ لَا خلاقَ لَـــهـم ضلُّوا عن الرُّشدِ من جهلٍ بِهم وعمُـــوا

أعطيتُم «المتنبِّي» فوقَ منيـــتِـهِ فـــزوِّجــوهُ برغـــمٍ أمـــهـــاتِـكُم

لكن بغدادَ جادَ الغيثُ ساكِـــنها نعـــالُــهم في قـفــا السَّقاءِ تزدحِــمُ

وفي قوله من الخفيف:

مُتـنبِّـيكُـم ابـن سقَّاء كـــوفَـــا ....[18]

إلى غير واحدٍ من الشُّعراء، ويرجّحُ شاكِر أن هذا القول عن المتنبّي في نسبِه كان «**من مصنوعاتِ العراقِ وتجارته التي كان المهلبِي (وزيرا) لها إذ ذاك على ما نرجح، فكم اتجرَ صاحبنا المهلبي بالأكاذيب في أيام وزارته، كما روت التواريخ عنه وعن أيام أصحابه**»[19]. وقد حاولتُ الوقوفَ على ما يُؤكّد هذا القول، تحرّيًا للموضوعيَّةِ في البحث، فلم أجد شيئًا يقدحُ في الوزير المهلّبي، حتَّى وقفتُ على كلامٍ لأبي علي الحاتمي (ت: 388هـ)، وهو صاحبُ كتاب «الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي»، وكان معاصرًا للمهلبي، ولأبي الطيب المتنبي معًا، يروِي عن نفسِهِ مناسبة تأليفه هذا الكتاب أن المهلبي قائلا: «**لمَّا تثاقل أبو الطيب عن خدمته، وأساء التوصل إلى استنزاله عن عرفه، ولم يوفق لاستمطار كفِّه كانت واكفة البنان، منهلَّةً باللجين والعقيان، سَامني هَتك حريمِهِ، وتمزيقِ أديمِهِ، ووكَّلني بِتتبُّعِ عَوراتِه، وتصَفُّحِ أشعَاره، واحوجاجِه إلى مفارقةِ العِراقِ واضطرارِهِ كراهية لمُقامه بعد تناهيه – كان- في إدنائه وإكرامه**»[20].

يُلحَظ من هذا النصّ، كما يستنتج القارئ، أن الوزيرَ المهلبيَّ أمر الحاتميَّ بتتبُّعِ عثراتِ المتنبّي والبحثِ في أشعارِه، إسقاطًا له وانتقاصًا من شأنِه، بدافعِ الكراهية والبغضاء، لما رآه منه من عزوفٍ عن مدحِه وتثاقُلٍ عن خدمته. وهذا ما جعل محمود شاكِر يرجّح أنَّ من جملة ما وُضِع على المتنبّي من تهم، ومنها الطعنُ في نسبه، إنما كان من دوافعِ الانتقامِ السياسيّ أو الشخصي، لا من الحقائقِ التاريخية الموثوقة. وللأمانة، أجرينا بحثًا في ترجمةِ الوزيرِ المهلبي عمَّا يدلُّ على أخلاقِه وتصرفاتِه، أو ما يُشبهُ ما ذكره الحاتمي، فلم نَجِد إلَّا نقيضَ ذلك. وبعدَ استنارةٍ برأيِ الدكتور أحمد مزيان، واستزادةٍ في البحث، تبيَّن أن الوزيرَ، كما ذكر الإمامُ الذهبي: «**كان جوادًا، ممدَّحًا... بليغًا، شاعرًا، سائسًا، له أخبارٌ في الكرَمِ والمروءة... كان المهلبي نهاية في سعةِ الصدرِ، وبعد الهمَّةِ، وكمال المروءَة**»[21]، فكيف نُوفّق بين القولَينِ إذا تعارضا؟ وكيف نُخرّجِ هذا الرأي؟

يمكننا أن نبسطَ القولَ في هذه القضيَّة، مُفترِضين تخريجًا لها: أولًا، إذا تَمعَّنَّا جيّدًا في الواقعةِ بين المتنبّي والمُهلَّبِي، فإنَّنا نجدُ الوزيرَ صاحبَ الإمارةِ والمكانةِ والمقامِ الرَّفيعِ في الحكمِ منصبًا ومَنزلة، والمتنبّي ليس سوى ذاك الشاعرِ الذي لا يرقى إلى مكانةِ الوزيرِ إداريًّا وسلطويًّا؛ فالمكانةُ ليست نفسَها.

ثانيًا، من طبعِ الإنسانِ أن يُنزِلَ نفسَهُ منزلتَها، وتَعظُمَ رُتبتُهُ أو مَنصبُهُ في عينِه، ولا يَرضى أن يَنتقِصَ منه أحدٌ، خاصَّةً أنَّ المُهلَّبِي هنا هو من وزراءِ الدولةِ وأحدُ إطاراتِها. وبناءً على هذا، نغصَ في قلبِه ذاك النَّأيُ من المتنبّي وتثاقُلُهُ عنه، فلم يَرضَها لنفسِه منه، فكانت ردَّةُ فعلِه ما طلبَهُ من الحاتميّ انتصارًا لذاتِه، وانتقامًا من الشاعرِ الذي استفزَّهُ بتلك الفِعلَة. ونقول: إنَّه لم يكن من أخلاقِ المُهلَّبِي ما يُشبه هذه التصرُّفاتِ فيما وصلنا عنه؛ هذا هو تخريجُنا لهذه الواقعة.

إضافة إلى هذا، يجدُر بالقارئِ أن يعلمَ أنَّ الخلافَ جارٍ بين المؤرخِين والنُّقادِ في صحَّة هذه الرواية، وفي كونِ الحاتِمِي ثقة أو ليس بالثقة، والمسألة تطول لا يسمح المقامُ بالتفصيلِ فيها، إلَّا أنه يمكننا القول: إنَّ مثل هذه الشُّحنات النَّفسية بين الكتاب والنُّقاد والمؤلفين والعلماء متعارفٌ عليه في جلّ الأمم والحضارات، فكثير من الأعلام كانت بينهم صراعات ومناوشات وخلافات، لأغراض نفسية كالحسد أو الغيرة أو غيرها من أمراض النُّفوس، هذا ما يطلقُ عليه «**صراعُ الأقران أو كلامُ الأقرانِ**»، يقول الذهبي رحمه الله: «**وقد عُرفَ وهنُ كلامِ الأقرانِ المتنافِسِينَ بعضُهم في بَعض**»[22]. ومنهُ فإنَّ هذا من المسائِل التي تختلجُ نفوس البشر وتعتريهم، وإلَّا فهي قضايا تطوَى ولا تُروى حفظًا للمقام وصيانَة له، ولا يُؤتى بها إلا عندَ الحاجة.

ويذكُر شاكِر أيضا أنَّ ما يدلُّ على نقضِ القولِ بأنَّ السَّقاء أبو المتنبِي، ما جاءَ في شخصيَّة الشاعِر ذاتِه، إذ نجدهُ يعتزُّ بنفسِه دوما، ويفتخِرُ بها بين الشُّعراء والأمراءِ، ولا يعتريه نقصٌ أو ريبٌ وهو يحدِّث عن نفسه، ولو كان فِي نسبِهِ نقصٌ «**لسمعتَ عند كلِّ موضعٍ من فخره في شعرِهِ نادِرةً يتناقلها الأدباء، وغمزة قد غمزهُ بها أندادهُ وأعداؤُهُ من الشعراءِ**»[23]، ويفصلُ القولَ بأنَّ أبا الطيِّب ينتمِي إلى نسبٍ شريفٍ، مستنبطًا ذلكَ من قولِه:

لا بِقومِي شَرُفتُ بل شَرفُوا بِي   وَبِنفسِي فَخَرتُ لا بِجدودِي

وبِهم فَخْرُ كلِّ من نطقَ الضَّا   دَ وعوذُ الجانِي وغوثُ الطَّرِيدِ[24]

فهذان البيتانِ لأبي الطيِّب وهو يمدحُ نفسه – حسب محمود شاكِر- إثباتٌ لعلويَّتِه، يقول: «**فهذا من أكبر الفخرِ، فما مِن قومٍ يفخرُهم «كلُّ من نطقَ الضَّاد» غير أبناء عليٍّ رضي الله عنهُ وفاطمة بنتُ رسول اللهِ صلَّى الله عليه وسلم**»[25]، بهذَا يجزمُ محمود شاكِر أنَّ أبا الطيب المتنبِّي ليس ابن سقاء بالكوفة، وأنَّه رضعَ من امرأة علويَّة، ورجّح أنه ينتمي إلى العلوية نسبة إلى عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، لا كما قال طه حسين عنه إنَّه: «**كان قرمطي النشأة، قرمطي الشباب**»[26]، ولمحمود شاكِر مقالاتٌ بعنوان: «**بيني وبين طه**» ردَّ فيها على طه حسين في القول بقرمطيَّة المتنبِّي، نسعَى إلى دراستِها في مقالاتٍ في وقتٍ لاحقٍ.

بعدَما توصَّلنا إلى هذهِ المرحلةِ من قضيَّة نسبِ المتنبِّي، **وتبيَّن أنَّه علويُّ النَّسبِ** والذِي يعتبرَ نسبا شريفًا، **كما تبيَّن أنَّ أباهُ ليس سقاءً بالكوفة**، وأنَّه كان دوما ما يفتخِرُ بنفسِه وذاتِه، ولم يكن يعترِيه نقصٌ في ذلكَ، **فما الذي يدعوه إلى كتمِ نسبه** أو الإعراض عن الإفصاحِ عنه؟ هذا ما سنتطرق إليه فيما يلِي.

3-3. كتمانُ أبِي الطِّيب نسبهُ بينَ الادِّعاء والحقيقة.

ورد في الروايات التِي تروِي عن المتنبي، أنَّه كان يخفِي نسبه ويتحاشى عن الإفصاح عنه؛ بحيث يظهر ذلك جليا في قولِ علي بن عيسى النحوي: «**كان يكتمُ نسبه، وسألته عن سبب طيِّهِ ذلك فقال: إنِّي أنزلُ دائما بعشائر وقبائل من العَربِ، ولا أحبُّ أن يعرفوني خيفةَ أن يكون لهم في قومي ترةً**»[27]. وجاءَ أيضا في رواية التنوخِي أنه قال: «**وسألت المتَنبِّي عن نسبه فما اعترف لِي بِه، وقال: أنا رجُل أحيط القبائل، وأطوى البوادي**

وحدي، ومتى انتسبت لم آمن أن يأخذني بعض العرب بطائلة بينهما وبين القبيلة التي أنتسب إليها، وما دمت غير منتسب إلى أحد فأنا أسلم على جميعهم، ويخافون لساني»[28].

تُبيِّنُ الروايتانِ السابقتانِ أنَّ أبا الطيِّب كان يَكتُمُ نسبَه خشيةَ أن يناله من الأعداءِ ما ينالهُ من انتقامٍ أو ثأرٍ أو حقدٍ تَكنُّهُ قبيلةٌ معيَّنةٌ لقبيلته، فيكونُ بذلك مُعرَّضًا للتهديدِ والقتل، وهو الذي يجوبُ البواديَ لوحده، حسبَ قولِ التنوخي. لكنَّ لمحمود شاكر قولًا آخرَ في ما ذكرهُ التنوخي، بل وقفَ عند قولِه وقفةً ناقدةً، يُجرّحُ فيها الروايةَ وما حوَتْه من قضايا متعلِّقةٍ بنسبِ المتنبِّي، غيرَ أنَّه قبل أن نُبرزَ ما أفاضَ به، يجدرُ بنا أن نشيرَ إلى أنَّ أبا فِهر –غالبًا– ما يُحيطُ القارئَ بالسِّياقاتِ التي تُحيطُ بكلِّ قضيَّةٍ يتناولُها بالبحثِ والدراسة، وهذا ما جعله يُقدِّمُ نبذةً عن التنوخي تُعينُ على فَهمِ ما سيكونُ من نقدِه.

والمحسِّن بن عليِّ التنوخي، من مواليد سنة 327هـ، تولَّى القضاء في حقبةِ عضد الدولة، وهو صاحبُ الوزيرِ أبي محمدٍ المهلَّبي، وممَّا يُروى أنَّ أبا الطيِّب المتنبِّي أبى أن يَمدحَ الوزيرَ المهلَّبي، وترفَّعَ عن ذلك، ممَّا جعلَ الوزيرَ يُغري الشُّعراءَ به ليهجُوهُ ويَنتقِصوا منه. وما دامَ التنوخي صديقَ الوزير، فلا ضيرَ أن يكونَ من أعداءِ المتنبِّي[29]، وقد سَبق الحديثُ عن هذا السياقِ سابقًا.

الحاصِلُ، نرجِعُ إلى الرِّواية، بالتحديد إلى قول التنوخي: «**وسألتُ المتنبِّي عن نسبه فما اعترف لي بِهِ**». نجد أن محمود شاكر يثير في هذه الجزئية قضيَّةً يجعلُها سببا من الأسباب التي يستندُ إليها في نقده، إذ يبيّنُ أن التنوخي قد لقي المتنبِّي بالأهواز قبيل وفاته سنة 354هـ، وحَسبُهُ أن عُمُرَ أبي الطيِّب نيَّف على الخمسين، بَيْد أن التنوخي كان في السابعة والعشرين، إلى أن قال: «**فما نظنُّ أنَّ القاضِي التنوخي كان يجرؤ أن يسأل المتنبي عن ذلك، لبعدِ ما بينهما، ولتعالي المتنبِّي وترفعه حتى على الخلفاء والوزراء، وأيضا لما يعلم من صلة القاضي بالوزير المهلَّبي، وتحققه بخدمته كما قال عن نفسه**»[30]. هذا من جهةٍ. ومن جهةٍ أُخرى، يرى أنَّ ما رواه التنوخي عن المتنبي، حين سأله عن نسبه فأجابه بأنَّه ممَّن يطوي البوادي ويخبط القبائل منفردًا، لا يعدو أن يكون حديثًا مختلقًا، لا أصل له سوى في مخيَّلة راويه. ويُعزِّز هذا الرأي بأنَّ أبا الطيِّب لم يكن من أولئك الذين يسيرون في الفيافي وحدهم أو يجوبون الطرقات دون رفقة، لا سيما بعد أن ذاع صيته بين القبائل والقرى، وبلغت شهرته الآفاق.. أفكان يأمن على نفسه وقد سار اسمه مسير الشمس من مشرقها إلى مغربها؟![31]

بعد نقدِ الرواية التي أوردها التنوخي، ننتقل إلى بيان ما استقرَّ عليه الرأي عند محمود شاكر في هذه القضيَّة، ولا يتأتَّى هذا البيان إلا بمعرفة تصوُّره لولادة المتنبِّي؛ إذ يذكر أنَّ رجلًا من العلويِّين يُدعى الحُسَين، تزوَّج من أمِّ المتنبِّي، وهي بنتُ جدَّته، فلمَّا حملت منه ووضعت، طلَّقها وفارقها، يقول محمود شاكِر: «**وحملَهُ العلويُّون على ذلك ... فرجعَتْ إلى أمِّها بجنينها أو طفلِها، وحزنت حزنًا أهلكها، فاستهلَّها الموت وذهب بها، وبقي الطفل فكَفَلتهُ جدته وتعهدته وقامت بأمره، حتّى بلغ مبلغ الفتيان، ودلته على الطريق بعد/ أن صرَّحت له بحقيقة أمره، وصحيح نسبته، وكان من حزمِها أن حذرت الفتى عو اقب التصريح بأمر نسبهِ**»[32]. وبذلك يتأكَّد ما قيل عن علاقة المتنبِّي بالعلويِّين، وعن كونهِ ابنَ الحُسَين لا السقَّاء، كما يتَّضح الدافعُ الذي حمله على التكتُّم بشأن نسبه، ويعزِّز هذا الرأيَ ما نُقِل عن وجود أناسٍ كانوا يمنعونه من دخول الكوفة بعد

عودته من الشام، وما دام هؤلاء قد منعوه، فالأرجح أنهم من العلويّين الكوفيّين، بل «**إنَّ هؤلاء الأعداء والشامتِين كانوا من أشرافِ الكوفةِ... إذ لا يعقل أن يكونَ غيرَ ذلك**»[33]. وهكذا يتجلّى لنا – في ضوءِ ما يذهب إليه محمود شاكر – أنَّ المتنبِّي لم يكن يُخفي نسبَهُ جهلًا به، ولا خجلًا من أنَّه ابنُ سقَّاءٍ بالكوفة، وإنَّما كتمهُ صونًا لحياته، ووفاءً بالعهدِ الذي ربطه بجدَّتهِ التي ربَّتهُ وتولَّت رعايتَه بعد وفاةِ أمِّه.

نختم بآخر الأسبابِ التي دفعت محمود شاكِر إلى التَّشكيك في رواية القاضي التنوخي، وهو ما ظهر من تحوُّل العلاقة بين أبي الطيب والتنوخيّين – الذين كانوا بأنطاكية واللاذقية – من مودَّةٍ إلى عداوةٍ، وكان القاضي التنوخي من نَسَبِهم. وقد أشار شاكر إلى هذا في كتابه أثناء حديثه عن الصراع القائم بينهم، مُؤَكِّدًا أنَّه لا يجوز الثقة برواياتهم أو الاطمئنان إليها ما لم يثبت خلوُّها من الانْحِيَازِ ضد المتنبي، وهو ما لاحظه في رواية التنوخي عنه، ولا بأس – في هذا السياق – من نقل كلام شاكر عن التنوخيين نَصًّا، دون زيادةٍ أو نقصان، قال: «**وليس عجيبا أن يكون التنوخي ممن يحمل لأبي الطيب في صدره شحناء لصلته المعروفة بأبناء عمومته، فتحمله هذه الشحناء على وصف الرجل بكل نقيصة، أو النيل منه بكل سبيل. واعلم أن عليًّا التنوخي (والد المحسن هذا) كان ممن ولد بأنطاكيا، وشبَّ بها ثمَّ رحل عنها، فلعله رحل عن أنطاكية لحدثٍ وقع بين أهله وبين أقاربهم، وبقيت في صدرهِ وصدر أبنائه حزازات موروثة وأحقادٌ لبني عمِّه هناك. ولا عجب فقد كانت هذه الفترة من العصر العباسِي مِرجَلًا يغلي بالأحقاد بين الأخوة وبني الأعمام، وحتى قتَلَ الرجل منهم أباه وعمَّه وأخاه، وهتك عرضه، واستباح حرماته، وخاصة من رقِي درجاتِ الإمارة، أو أدركَ سببا من السُّلطان أصحابِنا التنوخيين، وهم نسل ملوك تنوخ الأقدمين**».[34]

يُعَدُّ تصويرُ محمود شاكر لِوَاقعِ العصر آنذاك أمرًا غيرَ مستغربٍ، ولا ممَّا يُثِيرُ الرِّيب، إذ إنَّ هذه من سُنَنِ السُّلطة والمُلْكِ والإمارة، وللأمانةِ العِلميَّة التي يقتضيها البحث، اطَّلعنا على التراجمِ التي تناولت سيرةَ القاضي التنوخي – في حدود ما وَقَفنا عليه – فلم نجد مَن ذمَّه أو حذَّر منه، أو اتَّهمه بالكذب أو التَّدليس، سوى ما نَقَلَ ابنُ الأثير عنه، يقولُ: «**كان حنفيَّ المذهب، شديد التَّعصُّب على الشافعِي، يطلقُ لسانه فيه، قاتله الله**»[35]، وذكرَهُ في موضع آخر يثنِي عليه قائلا: «**وكان فاضِلًا**»[36]. والذي يَتَبَدَّى لنا هو الرأيُ نفسُه، ممَّا ذكرناهُ حول موقفِه مع الحاتِمي والمُهَلَّبي، في صِراعِ الأقرانِ الذي يَقَعُ في نُفُوسِهم، والله أعلم.

4. خاتمة.

انطلاقًا مما سبق، نذكر أبرز النتائج المتوصَّل إليها، وهي كالآتي:

1. أثبت محمود شاكر نسب المتنبِّي العلوي، وناقش الروايات المشكِّكة فيه، حيث يرى أن المتنبي من نسبٍ علوي، ويعدُّ الرِّواية التي تنسبه إلى "عيدان السَّقاء" محاولة تشويهٍ مقصودة، ونتاجَ عقلٍ ثقافيٍّ مستلبٍ لا يتحرّى الدقَّة ولا الصدق في النقل.
2. ينتهج شاكر منهجًا صارمًا في تمحيص الروايات؛ إذ لا يعدُّ التكرار والتداول معيارًا للحقيقة، بل يُخضعها لمبدأ الثقة في الراوي والمروي، ما يؤسِّس لموقفٍ نقدي يعيد الاعتبار للقراءة الواعية للنصوص التراثية.

3. يُظهر المقال أن شاكرًا لا ينظر إلى نسب المتنبّي بوصفه قضية شخصية، بل بوصفه معركة ثقافية تمسُّ صورة الشاعر العربي الكبير، وتعبِّر عن أزمة في فهم الذات التاريخية والثقافية لدى العرب المعاصرين.

4. يبيّن المقال كيف أن قضية نسب المتنبي ليست سوى مدخل في كتاب شاكر المتنبي، لبناء مشروع ثقافي يهدف إلى تحرير العقل العَربي من الاستلاب، واستعادة القدرة على الفهم المنضبط للتراثِ، وَهُو مَا جعل الكتاب أقرب إلى «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا»، بل إن شاكرًا جعلها مقدّمة لكتابِهِ.

5. يُؤسِّس محمود شاكر دراسته لحياة أبي الطيِّب المتنبي على شعره، متَّخذًا منه مصدرًا رئيسًا ووثيقةً تاريخيّة وفنيَّة يبني عليها أحكامه النقديَّة، مع الاستعانة بمصادر أخرى للتحقيق فيما انتهى إليه من نتائج في قضايا بعينها، ويثبت محمود شاكر من خلال قراءته المتعمّقة لشعر المتنبي، واستنطاقه لبعض التراجم النادرة – ومنها ترجمة الرَّبَعي التي كشف فيها أنَّ الشاعر رضع من امرأة علويَّة – أنَّ نسب المتنبِّي علوي، ويرجِّح أن علويَّته كانت من جهة الرضاعة.

6. كما ينفي عن المتنبّي اتّهام القرمطيَّة، ويردُّ القول الشائع بأنَّه ابن سقاء في الكوفة يُلقَّب بعيدان، وينقض كذلك نسبة هذا السقاء إلى قبيلة جُعْفي، مرجّحًا أنَّ والد الشاعر كان من رجالات التنوخيين، تزوّج بأمِّه الهمذانيَّة، ثم فارقها تحت وطأة دسائس ومؤامرات من قومه، الأمر الذي أدّى إلى وفاة الأمّ حزنًا، فانتقل المتنبي إلى كفالة جدَّته الهمذانيَّة الشريفة، التي كانت تصحبه إلى كتاتيب أشراف الكوفيين.

7. ويرى المحقق أنَّ المتنبي كان يتكتَّم نسبه وفاءً لوصيَّة جدَّته، اتقاءً لما قد يجرُّه عليه انكشاف نسبه من أذى ومضايقات من الأعداء والحسَّاد. كما يفنِّد الادِّعاء القائل بأنَّ المتنبي ادَّعى النبوّة، ويعده افتراءً من خصومه سعوا من خلاله إلى النيل من مكانته وإسقاطه.

هوامش وإحالات المقال

[1] المتنبي، محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، 2022م، ط1، ص49.

[2] المصدر نفسه، ص51.

[3] خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ج2، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر-القاهرة، 1997م، ط4، ص347/ نقلًا منه عن الأصفهانِي في كتابِه «الواضِح في مشكلاتِ شعر المتنبِّي».

[4] المتنبي، محمود شاكر، ص52.

[5] المتنبي، محمود شاكِر، ص55.

[6] المصدر نفسه، ص610.

[7] نفسه، ص609-610.

[8] ينظر: نفسه، ص611-612.

[9] المتنبي، محمود شاكر، ص58.

[10] المصدر نفسه، ص589.

[11] نفسه، هامش رقم4، ص589.

[12] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، د.ت، ط1، ص103

[13] المتنبي، محمود شاكر، ص138.

[14] المصدر نفسه، ص138.

[15] المصدر نفسه، ص138.

[16] الأنساب، عبد الكريم السَّمعاني، ج3، تح: عبد الرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية، مصر، 1980م، ط2، ص268.

[1717] المتنبي، محمود شاكر، ص148

[18] ينظر: شعر ابن لنكك البصري، زهير غازي زاهد، منشورات الجمل، ألمانيا، 2005م، ط1، ص63/ 72.

[19] المتنبي، محمود شاكر، ص159.

[20] الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، محمد بن الحسن الحاتمي، تح: محمد يوسف نجم، درا صادر، دار بيروت، لبنان- بيروت، 1965م، د.ط، ص2-3.

[21] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، ج16، تح: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرسوقي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، 1996م، ط11، ص197-198.

[22] سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، ج17، ص462.

[23] المتنبي، محمود شاكر، ص160.

[24] ديوان أبي الطيب المتنبي وأخباره، إبراهيم بن محمد بن حمد البطشان، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، السعودية- الرياض، 2023م، ط1، ص274.

[25] المتنبي، محمود شاكر، ص160.

[26] مع المتنبي، طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر – القاهرة، 2012م، الطبعة الجديدة، ص299.

[27] يذكر محمود شاكر أن هذه الترجمة هي أقدم ترجمة للمتنبي وقعت في يديه، وهي أهمهنَّ جميعا، لكون الربعي كان آخر من لقي المتنبي بشيراز، في شعبان 354هـ قبل مقتل المتنبي في رمضان 354هـ، وبيَّن أن كلًّا من ابن العديم، وابن عساكر والمقريزي نقلوا عنها بعد ذلك/ ينظر: المتنبي، محمود شاكر، ترجمة المتنبي لابن العديم، ص609.

[28] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4، ص103.

[29] ينظر: المتنبي، محمود شاكِر، ص145-146.

[30] ينظر: المصدر نفسه، ص146.

[31] ينظر: المتنبي، محمود شاكِر، ص146.

[32] المصدر نفسه، ص171.

[33] نفسه، ص175.

[34] المتنبي، محمود شاكر، ص150.

[35] الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري، ج9، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن-عمان، د.ت، د.ط، ص19.

[36] المرجع نفسه، ص106.

قائمة المصادروالمراجع.

1. الأنساب، عبد الكريم السَّمعاني، ج3، تح: عبد الرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية، مصر، 1980م، ط2.
2. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، د.ت، ط1.
3. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ج2، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر-القاهرة، 1997م، ط4.
4. ديوان أبي الطيب المتنبي وأخباره، إبراهيم بن محمد بن حمد البطشان، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، السعودية- الرياض، 2023م، ط1.
5. الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، محمد بن الحسن الحاتمي، تح: محمد يوسف نجم، درا صادر، دار بيروت، لبنان- بيروت، 1965م، د.ط.
6. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، ج16، تح: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرسوقي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، 1996م، ط11.
7. شعر ابن لنكك البصري، زهير غازي زاهد، منشورات الجمل، ألمانيا، 2005م، ط1.
8. الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري، ج9، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن-عمان، د.ت، د.ط.
9. المتنبي (رسالة في الطريق إلى ثقافتنا)، محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، 2022م، ط1.
10. مع المتنبي، طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر – القاهرة، 2012م، الطبعة الجديدة.